البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان مملكة البحرين

في الدورة السادسة عشرة
لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نيويورك
الأربعاء 14 يونيو 2023م

السيد الرئيس،

أولت بلادي اهتماماً بالغاً بالارتقاء بالأشخاص ذوي الإعاقة وصون حقوقهم وتفعيل مشاركتهم في برامج التنمية الوطنية الشاملة، حيث اتخذت المملكة عدة خطوات لتعزيز وتفعيل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بذوي الإعاقة ، فقد وضعت المملكة "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، لتحسين وتعزيز حماية حقوقهم، وتضمنت الاستراتيجية الإرشادات والخطط التنموية للقطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الخاصة والمعلمين والمحامين والمجتمع ككل، وتتمحور هذه الإرشادات والخطط حول المهام المطلوبة لضمان الالتزام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعتها بشكل فعّال.

السيد الرئيس،

تعمل اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في مملكة البحرين بتنفيذ خطة عمل متطورة وعملية، وتسعى اللجنة من خلال الربط والتنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني للعمل على وضع إطار وطني للرصد والمتابعة يساهم في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، والاستفادة من مهاراتهم.

السيد الرئيس،

أطلقت مملكة البحرين عدة مبادرات وطنية للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل إدماجهم في العملية التعليمية، والتأهيل الأكاديمي والمهني، وصرف مبالغ مالية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الأجهزة التعويضية والمعينات السمعية، وتوفير خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي، وعلاج النطق واللغة، وذلك كله يأتي في إطار استراتيجية شاملة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في مملكة البحرين، حيث جعلت المملكة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أولوياتها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026، وركزت على العمل على إدماجهم بصورة شاملة في سوق العمل.

كما دشنت مملكة البحرين في العام 2020م، مشروع إصدار بطاقة الهوية المطوّرة، ودمج بيانات بطاقة ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) المعتمدة في أنظمة وزارة التنمية الاجتماعية، وتضاعف عدد المراكز العاملة في مجال الإعاقة المرخصة التي تعني بخدمة هذه الفئة إلى أكثر من (40) مركزاً أهلياً وخاصاً.

والتزاماً من المملكة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات المجتمعية والإنمائية، وتنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030، خصصت المملكة ورشة عمل لمناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن تحضيراتها الوطنية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني حول التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في مارس 2023م، بحضور مؤسسات المجتمع المدني والمعنيين بشؤونهم، حيث استمعت الجهات الحكومية للتحديات التي تواجهها هذه الفئة الهامة في المجتمع، وستعمل الجهات المعنية على معالجة التحديات، وتناولها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وذلك من باب إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار.

وفي الختام، السيد الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين حرصها على توفير أفضل أشكال الخدمات النوعية الصحية والتعليمية والتثقيفية للأشخاص ذوي الاعاقة، مع منحهم الفرصة كاملة لتنمية مواهبهم لإثبات قدراتهم وإشراكهم كأشخاص قادرين على العطاء والإسهام الإيجابي سواء في محيطهم الخاص أو على مستوى المجتمع وسوق العمل، وهي ماضية في مساعيها بما يعزز العيش الكريم لهم في جميع المجالات المجتمعية والإنمائية.

وشكراً.